

إجهاض الأجنة المرضى والمشوهين في ضوء الفقه الإسلامي

إعداد

د / مسلم بن خيرالله الشمري

أستاذ مساعد في قسم الثقافة الإسلامية

بجامعة حائل

من ٢٩٢١ إلى ٢٩٦٦

تمهيد :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

أما بعد

فإن الإجهاض من الأمور التي شاعت وانتشرت في عصرنا الحاضر، مرد ذلك تحلل إخلاقي وانحراف سلوكي، لبعث شعوب العالم اليوم عن القيم الدينية، مع ما يلقاه الناس من سيل جارف من الفضائيات التي تدعوا إلى الرذيلة والتحلل الأخلاقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما نتج عنه علاقات محرمة أدت بدورها إلى وجود أجنة غير مرغوب فيها مما استدعى العمل إلى إجهاضها والتخلص منها.

يضاف إلى ذلك التطور التقني والطبي اليوم الذي جعل من الممكن تحديد شكل الجنين ووضع الصبي وما يطرأ عليه من تغيرات أو تشوهات وهو في بطن أمه، مما قد يجعل من المجدي في بعض الحالات إجهاضه.

في ظل ذلك، والحالة تعاملت معها عن قرب لإحدى قريباتي، عندما أكد لها الطبيب أن الجنين مشوه واحتمال حياته ضئيل، وإن عاش فسيعيش معاقا ومتخلفا، وأن عليها استفتاء أهل العلم لإسقاطه، وتشاء إرادة الله أن يولد الطفل ولديه إشكالات بسيطة بل وبدأ يمشي على قدميه وفاق في ذكائه بقية إخوته، حتى أن الطبيب قال إنها معجزة.

ولهذه الأسباب السالفة الذكر، فقد رأيت أهمية هذا الموضوع، فقررت خوض غماره مستعينا بالله، لعلي أدلي بدلوي مع من كتب في هذا الموضوع.

وقد طرقت الموضوع في مبحثين، خصصت الأول منها لإجهاض الجنين، تعريفاً، وبياناً لأطوار الجنين، والأمراض والتشوهات التي تطرأ على الأم والجنين.

أما المبحث الثاني: فتناولت فيه حكم الإجهاض من خلال أقوال الفقهاء المتقدمين، وما قررته هيئات الإفتاء والجامع الفقهي وما أفتى به بعض العلماء المعاصرين، مبينا بعد ذلك ما توصلت إليه من ترجيح في هذه المسألة.

وقد بذلت جهدي في ذلك، سائلاً المولى جل وعلى والعون والتوفيق والسداد.

المبحث الأول : إجهاض الجنين

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الإجهاض والجنين

المطلب الثاني : مراحل تطور الجنين

المطلب الثالث : الأمراض والتشوهات في الأم والجنين

المطلب الأول : تعريف الإجهاض والجنين

نتطرق في هذا المطلب لتعريف الإجهاض ، وكذلك لتعريف الجنين ، ولأنواع الإجهاض ، في الفروع التالية .

الفرع الأول : تعريف الإجهاض :

الإجهاض لغة : أجهضت الحامل ، ألفت ولدها لغير تمام ، ويقال أجهضت جنينا ، وأجهضت الناقة أي أسقطت .^(١)

جاء في القاموس المحيط : والجهيض ، الولد السقط ، أو ماتم خلقه ونفخ فيه روحه من غير أن يعيش .^(٢)

وفي المصباح المنير : أجهضت الناقة والمرأة ولدها إجهاضا ، أسقطته ناقص الخلق .
ولهذا فالإجهاض والإسقاط بمعنى واحد ، جاء في لسان العرب : أسقطت المرأة ولدها إسقاطا ، وهي مسقط : ألقته لغير تمام .^(٣)

الإجهاض شرعا : التأمل لكلام الفقهاء عن إجهاض الجنين يجد أنه لا يخرج عن المعنى اللغوي ، بأنه إلقاء الحمل سواء ناقص الخلق أو المدة ، من المرأة أو غيرها ، بفعل فاعل أو تلقائيا .

ويستخدم الفقهاء في ذلك مرادفات الإجهاض كالإسقاط ، والإملا ، والإلقاء ، والإخراج .^(٤)

(١) انظر : الصحاح للجوهري مادة جهض ٣ / ١٠٦٩ ، لسان العرب لابن منظور ، مادة جهض ٧ / ١٣١ ، المعجم الوسيط ، مادة جهض ١ / ١٤٣ .

(٢) انظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي ، مادة جهض ص ٨٢٤ .

(٣) انظر : لسان العرب ، مادة سقط ٧ / ٣١٦ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ١ / ٣٠٢ ، حاشية رد المحتار لابن عابدين ٣ / ١٧٦ ، بنية المجتهد لابن رشد ٦ / ٦٨ ، منح الجليل ل محمد عيش ٣ / ٣٦٠ ، إحياء علوم الدين للغزالي ٢ / ٤٧ ، نهاية المحتاج ٨ / ٤٤٢ ، مغني المحتاج للشريبي ١ / ٣٤٩ ، ٤ / ١٠٣ ، المغني لابن قدامة ١٢ / ٦٣ ، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣ / ٣٠٤ ، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٢ / ٥٠٥ ، الموسوعة الفقهية الكويتية ٢ / ٥٦ .

الإجهاض في الاصطلاح الطبي :

كان الأطباء يعرفون الإجهاض بأنه : خروج محتويات الحمل قبل ثمان وعشرين أسبوعاً تحسب من آخر حيضة حاضتها المرأة .

وبعد التقدم الطبي الكبير في الوقت الحاضر وإمكانية أن يعيش المولود قبل هذه الفترة ، فقد عرف الأطباء اليوم الإجهاض بأنه : فقدان الحمل قبل عشرين إلى أربع وعشرين أسبوعاً من حصوله .^(١)

الفرع الثاني : تعريف الجنين :

الجنين لغة : الولد في البطن ، سمي بذلك لاستارته في بطن أمه ، والجمع أجنة وأجنن ، وجن في الرحم يمين جنا : استتر ، وأجنته الحامل أي سترته ، وكل شيء ستر عنك فقد جن عنك ، ويسمى الجنون به لاستار عقله .

الجنين في اصطلاح الفقهاء : يمكن تعريف الجنين على العموم عند الفقهاء كعريفه في اللغة ، وهو : الولد في البطن ، لكنهم قد يختلفون في الصورة المتصورة لهذا الجنين ، فيقصره بعضهم على ما استبان فيه بعض خلقه وتكوّن صورة الآدمي فيه ، ولعل ذلك نابع من اختلافهم في الأحكام المترتبة عليه .

ونورد فيما يلي تعريفاً للجنين عند فقهاء المذاهب الأربعة :

فالجنين عند الحنفية ، هو : الذي استبان بعض خلقه^(٢) .

قال في العناية : الذي استبان بعض خلقه كأصبع وظفر .^(٣)

والجنين عند المالكية ، هو : ما علم أنه حمل بكل مراحل وأطواره^(٤) .

قال عن الجنين في حاشية الدسوقي أنه وإن كان : دماً مجتمعاً بحيث إذا صب عليها الماء

الحار لا يذوب ، لا الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار يذوب .^(٥)

(١) انظر : حقائق عن الإجهاض د/ بنية مندور ص ٩ ، مشكلة الإجهاض د/ محمد علي البار ص ١٠ ، ١١ .

(٢) انظر : المبسوط للسرخسي ٢١٣/٣ ، شرح فتح القدير لكمال الدين بن الهمام ١٨٧/١ ، ٤٠١/٣ .

(٣) انظر : العناية على النهاية مع فتح القدير لأكمل الدين الباري ١٨٧/١ .

(٤) انظر : المدونة للإمام مالك ٤٨٩/٤ ، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٧١/٦ .

(٥) انظر : حاشية السوقي ٢٦٨/٤ .

والجنين عند الشافعية ، هو : ما بان فيه شيء من خلق آدمي حتى ولو بشهادة القوابل — وهن أهل الخبرة — أنه فيه صورة خفية .^(١)

قال الإمام الشافعي : وأقل ما يكون فيه السقط جنينا فيه غرة ، أن يتبين من خلفه شيء يفارق المضغة أو العلقة ، أصبع أو ظفر أو عين ، أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كله .^(٢) وعند الحنابلة كالشافعية ، وهو : ما بان فيه شيء من خلق الإنسان أو شهد القوابل أن فيه صورة خفية .^(٣)

قال في المغني : فإن أسقطت ما ليس فيه صورة آدمي ، فلا شيء فيه ، لأننا لا نعلم أنه جنين ، وإن ألفت مضغة ، فشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية ، ففيه غرة .^(٤) وفي تعرف معاصر ، فإن الجنين هو : كل ما طرحته المرأة مما يعلم أنه ولد .^(٥)

الفرع الثالث : أنواع الإجهاض :

ينقسم الإجهاض إلى ثلاثة أنواع :

الأول : الإجهاض التلقائي أو العفوي ، وهو : إجهاض طبيعي يحدث تلقائيا دون إرادة الإنسان ، ومسبباته داخلية محضة تتعلق بحالات نفسية أو مرضية تصيب الأم الحامل أو الجنين .

الثاني : الإجهاض الطبي أو العلاجي : وهو ما يجري من قبل الطبيب في حالات تعرض الأم للخطر بسبب بقاء الحمل في بطنها .

الثالث : الإجهاض الجنائي ، وهو : إنهاء الحمل دون أن يكون هناك مبرر طبي أو قانوني ، ويتمثل في حالتين :

(١) انظر : نهاية المحتاج للملبي ١/ ٣٥٦ ، ٨/ ٤٤٢ ، المجموع ١٩/ ٥٥ ، مغني المحتاج للشريفي ٤/ ١٠٤ .

(٢) انظر : الأم للإمام الشافعي ٦/ ١٠٧ .

(٣) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣/ ٣٠٤ ، المبدع لابن مفلح ٨/ ٣٥٧ ، الإنصاف للمرداوي ١/ ٣٨٧ .

(٤) انظر : المغني لابن قدامة ١٢/ ٦٣ .

(٥) انظر : التشريع الجنائي الإسلامي د/ عبدالقادر عودة ص ٦٣٤ .

- ١ — الاعتداء على الأم بالضرب والإيذاء المادي أو المعنوي فتسقط جنيئها .
- ٢ — إجراء عملية إجهاض للحامل بناء على طلبها أو مكرهة عليه للتخلص من الجنين الغير مرغوب فيه .^(١)

(١) انظر : الإجهاض د/مهنا خطاب ، ود/ محمد أبو جريان ص ٦٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، خلق الإنسان د/ محمد علي البار ص ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، حقائق عن الإجهاض د/ بشية مندور ص ٢٢ وما بعدها ، مشكلة الإجهاض د/ محمد علي البار ص ١٨ وما بعدها ، الإجهاض بين الإسلام والمسيحية إشراف الشيخ محمد علي الحاج ص ٤٨ .

المطلب الثاني : مراحل تطور الجنين

وصف الله جل وعلا مراحل تطور الجنين في مواضع عدة في القرآن الكريم ، قال تعالى :
(ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه
خلقا آخر فبارك الله أحسن الخالقين)^(١)

وقال تعالى (هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم
لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى ولعلكم
تعقلون) .^(٢)

وقال تعالى (ياأيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة
ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة)^(٣)

كما ورد في عدد من الأحاديث النبوية الشريفة إيراد لهذه المراحل ، فعن ابن مسعود
رضي الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق : (إن
أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون
مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح)^(٤)

وعن حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : (إذ مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة ، بعث الله إليها ملكا ، فصورها وخلق
سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال يارب : أذكر أم أنثى ؟ فيقضي ربك
ماشاء ، ويكتب الملك) .

وفي رواية : (إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ، ثم يتصور عليها الملك)^(٥) .
وبالنظر للآيات والأحاديث المتقدمة يتضح أن أطوار خلق الجنين أربعة ، وهي :

(١) سورة المؤمن (١٢ - ١٤)

(٢) سورة غافر (٦٧)

(٣) سورة الحج (٥)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة رقم (٣٢٠٨) ٢/ ٩٩٣ ، وأخرجه مسلم كتاب

القدر باب كيفية الخلق الآدمي رقم (٢٦٤٣) ٤/ ٢٠٣٧

(٥) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب كيفية الخلق الآدمي (٢٦٤٥) ٤/ ٢٠٣٧ ، ٢٠٣٨

الأول : النطفة .

الثاني : العلقة .

الثالث : المضغة .

الرابع : نفخ الروح .

وستعرض لكل طور من هذه الأطوار بإيضاح موجز بما يخدم البحث ويوضحه للقارئ :

الطور الأول : النطفة

النطفة : الماء الصافي قل أو كثر ، وقيل القليل من الماء وبه سمي المني نطفة لقلته .^(١)

قال في المصباح المنير : ماء الرجل والمرأة ، وجمعها نطف ونطاف .^(٢)

والنطفة هي أول مراحل تخلق الجنين ، وقد ورد ذكر النطفة في القرآن الكريم في اثني عشر موضعا .

والنطفة أنواع ثلاثة :

النطفة المذكرة أو نطفة الذكر : وهي الحيوانات المنوية الموجودة في المني وتنتج في الخصية .

النطفة المؤنثة أو نطفة الأنثى : وهي البويضة التي يفرزها المبيض مرة في الشهر .

النطفة الأمشاج : وهي البويضة الملقحة بالحيوان المنوي^(٣) ، قال تعالى : (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا)^(٤) .

قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية : أي أخلاط ، والمشج والمشيح : الشيء المختلط بعضه ببعض ، قال ابن عباس : طور إلى طور وحال إلى حال ولون إلى لون .^(٥)

(١) انظر : الصحاح للجوهري ١٤٣٤/٤ ، لسان العرب لابن منظور ٣٣٥/٩ .

(٢) انظر : المصباح المنير ص ٢٣٣

(٣) انظر : خلق الإنسان بين الطب والقرآن د . محمد البار ص ١٣٩ ، إعجاز القرآن في خلق الإنسان د . محمد

كمال عبد العزيز ص ١٠

(٤) سورة الإنسان (٢)

(٥) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٨٢/٤

قال القرطبي : عن ابن عباس قال : يختلط ماء الرجل وهو أبيض غليظ بماء المرأة وهو أصفر رقيق ، فيخلق منهما الولد .^(١)

وقد أفاد العلم الحديث : بأن هذا الماء يخرج مرة واحدة في الشهر من حويصلة جراف بالمبيض المليئة بالماء الأصفر ، عندما تقترب من حافة المبيض فتفجر عند تمام نموها ويحمل هذا الماء البويضة ويدفعها حتى تلتقي بالحيوان المنوي فيلقحها .^(٢)

إن الخصية عند الرجل تفرز مئات الملايين من الحيوانات المنوية في كل دقيقة مني ، أما بالنسبة للمرأة فإن البويضة تتكون في المبيض وتخرج ببويضة كل شهر منذ البلوغ وحتى سن اليأس ، وهو ما بين الأربعين والخمسين .

وتتم عملية الإلقاح في قناة فالوب إثر اندماج حيوان منوي ببويضة فينتج عن ذلك خلية واحدة تدعى البويضة يؤدي انقسامها السريع إلى تكوين المضغة فالجنين .

فالإلقاح هو الفعل الذي ينتج عن اتحاد الحيوان المنوي بالبويضة الناضجة ، وهو لا يتم إلا إذا كانت المرأة في طور النشاط التناسلي وكان عنصرا للإلقاح في حالة نضج .

وبمشيئة الله جل وعلا يحصل تلقيح البويضة بالحيوان المنوي ، ثم تنفوس بالرحم في عملية معقدة يصعب سردها في هذه الإطالة المختصرة .^(٣)

الطور الثاني : العلقه

العلقه في اللغة ، مأخوذة من العلق وهو : الدم عامة ، أو الشديد الحمرة ، أو الدم الغليظ ، أو الجامد ، والقطعة منه علقه ، وكل ما علق ، يقال : علق الشوك بالشوب علقا وتعلق به ، إذا نشب به واستمسك ، وعلقت المرأة بالولد ، أي حبلت .^(٤)

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٩/١٩

(٢) انظر : خلق الإنسان بين الطب والقرآن د. محمد البار ص ١٥٠

(٣) للمزيد انظر : خلق الإنسان بين الطب والقرآن د. محمد البار ص ١٣٩ وما بعدها ، الإجهاض د. مهنا خطاب ود. محمد أبو جريبان ص ٣٦، ٣٧ ، حقائق عن الإجهاض د. بثينة مندور ص ١١ وما بعدها ، إعجاز القرآن في خلق الإنسان ص ٩ .

(٤) انظر : القاموس المحيط مادة علق ص ١١٧٥ ، مختار الصحاح للجوهري مادة علق ص ٤٥٠ ، المصباح المنير مادة علق ص ١٦٢ .

جاء في العجم الوسيط : والعلة : طور من أطوار الجنين ، وهي قطعة الدم التي يتكون منها .^(١)

وفي المصباح المنير : العلة ، المني ينتقل بعد طوره فيصير دما غليظا متجمدا .^(٢)

والعلة عند العديد من المفسرين : الدم الجامد أو الغليظ أو الشديد الحمرة .^(٣)

يقول ابن الجوزي : والعلة دم عييط^(٤) جامد ، وقيل : سميت علة لרטوبتها وتعلقها بماقر به .^(٥)

يقول الدكتور محمد علي البار : لفظ العلة يطلق أساسا على كل ما ينشأ ويعلق وكذلك تفعل العلة إذ تنشب وتعلق في جدار الرحم وتنفرز فيه ... وتكون العلة محاطة بالدم من كل جهاتها وإذا عرفنا أن حجم العلة عند انغرازها لا يزيد عن ربع مليمتر أدركنا على الفور لماذا أصر المفسرون القدامى على أن العلة هي الدم الغليظ ... فالعلة لا تكاد ترى بالعين المجردة ، وهي مع ذلك محاطة بالدم من كل جهاتها ... ففسير العلة إذن بالدم الغليظ ناتج عن الملاحظة بالعين المجردة ... ولم يعد بذلك المفسرون القدامى عن الحقيقة كثيرا ... فالعلة العالقة بجدار الرحم والتي لا تكاد ترى بالعين المجردة محاطة بدم يراه كل ذي عينين .^(٦)

فالعلة هي : المرحلة التي تعلق فيها نطفة الأمشاج بجدار الرحم وتنشب فيه ثم تقوم الخلايا الخارجية الآكلة لهذه الكرة الجرثومية (العلة) بتثبيت العلة في جدار الرحم

(١) انظر المعجم الوسيط مادة علق ٢ / ٦٢٢ .

(٢) انظر : المصباح المنير مادة علق ص ١٦٢ .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣ / ٢٧٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢ / ٦ ، مختصر من تفسير الإمام الطبري للتجزي ص ٤٧٨ ، أضواء البيان للشنقيطي ٥ / ٢١ ، تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص ٥٣٤ .

(٤) عييط : أي طري . انظر : القاموس المحيط مادة عبط ص ٨٧٤ .

(٥) انظر : زاد المسير لابن الجوزي ٥ / ٢٩٧ .

(٦) انظر : خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار ص ٢١٧ ، ٢١٨ . وانظر إعجاز القرآن في

خلق الإنسان د/ محمد كمال عبدالعزيز ص ٢٩ .

والتعلق فيه بواسطة خملات دقيقة بينها وبين الغشاء المخاطي البطن للرحم والذي استعد لهذه الكرة الجرثومية وقام بزيادة الأوعية الدموية الموجدة فيه لتغذيتها .^(١)

الطور الثالث : المضغة

المضغة في اللغة : قطعة لحم .^(٢)

قال في المصباح المنير بعد ذكر طور العلقه : ثم ينتقل طوراً آخر فيصير لحماً ، وهو المضغة ، سميت بذلك لأنها مقدار ما يعضغ .^(٣)

وقد ورد في كتب التفسير معنى المضغة الواردة في الآيات القرآنية :

فعند القرطبي : هي لحمه قليلة قدر ما يعضغ .^(٤)

وقال ابن كثير : قطعة من لحم لا شكل فيها ولا تخطيط ، ثم يشرع في التشكيل والتخطيط .^(٥)

يبدأ في هذه المرحلة ظهور التوءات والكتل البدنية التي تظهر فيها براعم اليدين والرجلين والرأس والصدر ، مع احتفاظه بشكل المضغة .^(٦)

الطور الرابع : نفخ الروح

يمر الجنين قبل نفخ الروح فيه بمرحلة نشوء الهيكل العظمي ثم يكسى باللحم قال تعالى :
(ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا
النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه
خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين)^(٧)

(١) انظر : إعجاز القرآن في خلق الإنسان د/ محمد كمال عبدالعزيز .

(٢) انظر الصحاح للجوهري ، مادة مضغ ٤/ ١٣٢٦ ، لسان العرب لابن منظور ، مادة مضغ ٨/ ٤٥١ .

(٣) انظر : المصباح المنير للقيومي ، مادة علق ص ١٦٢ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/ ١٢ .

(٥) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٢٧٥ .

(٦) انظر : خلق الإنسان د/ محمد علي البار ص ٢٤٨ ، إعجاز القرآن في خلق الإنسان ص ٤٣ .

(٧) سورة المؤمنون (١٢ - ١٤)

ثم يقول ابن كثير في قوله تعالى : (ثم أنشأناه خلقا آخر) : أي ثم نفخنا فيه الروح فتحرك وصار خلقا آخر ذا سمع وبصر وإدراك وحركة واضطراب .^(١)

ويقول الشنقيطي في أضواء البيان : والظاهر أن جميع أقوال أهل العلم في قوله (خلقا آخر) أنه صار بشريا سويا بعد أن كان نطفة ومضغة وعلقة وعظاما ، كما هو واضح .^(٢)

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣/٣٢٠، ٣٢١

(٢) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٥/ ٧٨١ .

المطلب الثالث : الأمراض والتشوهات في الأم والجنين

لا بد أن نشير بداية أنه يمكن أن يكون بالأم مرضا يزيد باستمرار الحمل مما يشكل خطرا عليها ، ومن ذلك :

١ — أمراض القلب خصوصا إذا وصل إلى المرحلة الثالثة ، أو كانت المريضة تعاني من انسداد في الشرايين التاجية للقلب ، ونحو ذلك .

٢ — أمراض الكلى المزمنة ، مثل القصور الكلوي الحاد .

٣ — الآفات الرئوية ، مثل قصور الرئتين ، لأنه لا بد من توفر سعة تنفسية حيوية محددة تساعد في القيام بالجهد المطلوب عند المخاض مما لا يتوفر في حال القصور الرئوي .

٤ — الأمراض الخبيثة ، يؤدي الحمل إلى زيادة بعض الهرمونات التي تؤدي إلى نشاط في الخلايا السرطانية ، مثل سرطان الثدي وعنق الرحم التي تزداد بالحمل ، لوجود هرمون الاوستروجين بكمية كبيرة أثناء الحمل .

٥ — الأمراض العصبية والنفسية ، وهي قليلة التي قد تستدعي الإجهاض ، ولعل منها على سبيل المثال الجنون

أمراض نقص أو اضطراب المناعة لدى الأم ، مثل نقص المناعة الطبيعية أو الأمراض الروماتزمية المزمنة .^(١)

أما بالنسبة للجنين ، فقد يصاب بأمراض وتشوهات وهو في بطن أمه ، ناتجة إما عن عوامل ومؤثرات خارجية ، وإما عن عوامل داخلية وراثية ، وننتحدث عن كل منهما بإيجاز :

أولا : العوامل والمؤثرات الخارجية :

(١) انظر : الإجهاض بين الفقه والطب والقانون محمد السباعي ص ٩٤ — ٩٦ ، مشكلة الإجهاض د/ محمد

علي البارص ٣٠ — ٣٤ ، بحث الإجهاض إشكالية علمية واجتماعية د/ غسان جعفر ص ٢٨٦ ، ضمن كتاب

الإجهاض بين الإسلام والمسيحية إعداد مركز الدراسات والأبحاث الإسلامية المسيحية إشراف الشيخ محمد

علي الحاج .

قد تتعرض الحامل خصوصا في الأسابيع الأولى للحمل إلى بعض المؤثرات البيئية الخطيرة كالإشعاعات النووية وبعض الأدوية مما يعرض الجنين للخطر وإصابته ببعض التشوهات الخلقية ، ومن أمثلة ذلك :

١ — الفيروسات التي تنتقل من الأم إلى جنينها عبر الدم إلى المشيمة ، ومن أمثلة ذلك : الحصبة الألمانية التي تسبب تشوه الأجنة خصوصا إذا أصيبت الحامل في الشهرين الأولين ، وكذلك فيروس مرض الإيدز الذي ينتقل من المصاب من الأبوين إلى الجنين عن طريق المني ، أو ينتقل من دم الأم إلى دم الجنين عبر المشيمة ومنه إلى الحبل السري ثم إلى الجنين .^(١)

٢ — العقاقير والمواد الكيماوية ، حيث أن من الممكن أن تؤدي بعض الأدوية التي تتناولها الحامل إلى تشوه الجنين خصوصا في الأشهر الثلاثة الأولى ، فقد ظهر عقار في الأسواق الأوربية في منتصف القرن العشرين يسمى (الثاليدوميد) وهو عقار مهدئ للحامل إلا أن هذا العقار أدى لولادة الكثير من الأطفال المشوهين وناقصي الأطراف ، مما أدى لسحبه من الأسواق .

وكذلك يوجد العديد من الأدوية التي يمكن أن تؤثر على الجنين مثل عقار الكورتيزون .^(٢)

٣ — الأشعة والإشعاعات النووية : قد يؤدي تعرض الأم للأشعة السينية أو أشعة جاما من أجل تشخيص بعض الأمراض إلى تشوهات في الجنين ، وكذلك فإن التعرض للإشعاعات النووية يؤدي لتشوه الأجنة وخير دليل على ذلك الأطفال الذين ولدوا بعد كارثة هيروشيما في اليابان عندما أُلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية قنبلة نووية ، وكذلك حادثة مفاعل تشيرنوبل في روسيا.^(٣)

(١) انظر : الجنين المشوه د/ محمد علي البار ص ٨٢ ، ٣٨ ، نقص المناعة المكتسبة الإيدز د/ سعود الشبي

ص ٣٩ ، داء الإيدز د/ الفاضل العبيد عمر ص ٢٥ مشكلة الإجهاض ص ٣٣ .

(٢) انظر : الجنين المشوه د/ محمد علي البار ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٧٥ — ٧٧ .

ثانيا : العوامل الوراثية :

قد تكون تشوهات الجنين ناتجة عن عوامل داخلية وراثية ، وتصل النسبة في ذلك إلى ٤٠% من إجمالي التشوهات الخلقية التي تصيب الأجنة .

ولو عدنا إلى الأحاديث النبوية لوجدنا إثباتا للعامل الوراثي ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم)^(١) .

وعت أبي هريرة رضي الله عنه : (أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يارسول الله ، ولد لي غلام أسود ، فقال : هل لك من إبل . قال : نعم ، قال : ماألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال : فأن ذلك ؟ قال : لعله نزع عرق ، قال : فلعل ابنك هذا نزع)^(٢) .

ففي الحديث الأول دلالة على أهمية اختيار الزوجة لامتداد الصفات إلى النطف ، وكذلك في الحديث الثاني إثبات لامتداد العوامل الوراثية لعدد من الأجيال .
والأسباب الوراثية نتيجة طفرات في الجينات الوراثية التي يرثها الحنين من الآباء والأجداد ، والخلية الواحدة في جسم الإنسان تضم (٤٦) كروموسوما توجد على هيئة أزواج متقابلة في كلا الزوجين من الصبغيات ، وفي حال اختلال هذه الخلايا يحدث زيادة أو نقص في الكروموسومات (الجسيمات الملونة) مما ينتج عنه تشوه الجنين بإذن الله ، ومن أمثلة ذلك متلازمة داون أو ماتسمى بالحالات المغولية لأن وجه الطفل يشبه وجه المغول أو الشعوب المغولية ، والذي يترافق معه تخلف عقلي وأحيانا تلعمش في النطق وظهور عيوب خلقية أخرى^(٣) .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه كتاب النكاح ، باب الأكفاء برقم (١٩٦٨) ٤٧٣/٢ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب النكاح ، برقم (٢٦٨٧) ١٧٦، ١٧٧ / ٢ وقال : حديث صحيح الإسناد ، وقال عنه السيوطي : حديث صحيح . انظر الجامع الصغير للسيوطي ٥٠٣/١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق ، باب إذا عرض بنفي الولد برقم (٥٣٠٥) ١٧٠٨/٤ ، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللعان برقم (١٥٠٠) ١١٣٧/٢ .

(٣) انظر : الجنين المشوه د/ محمد علي البار ص ١٦١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، نظام الأسرة في الإسلام د/عبدالحليم عويس ص ١٤٦، ١٤٣ ، مشكلات الإجهاض د/محمد علي البار ص ٣٤ ، الإجهاض د/ مهنا خطاب ود/محمد أبو جريان ص ٦٥ .

المبحث الثاني: حكم الإجهاض

المتبع لآراء الفقهاء قديما وحديثا في حكم الإجهاض يجد أنه يختلف باختلاف وضع الجنين وقت الإجهاض ، فالإجهاض قد يكون قبل نفخ الروح فيه ، وقد يكون بعد نفخ الروح .

وعلى ذلك فإنه يمكن بحث المسألة من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه.

المطلب الثاني: إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه.

المطلب الأول

إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه

أجمع الفقهاء على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه أي بعد مائة وعشرين يوماً^(١)، لأن الجنين في هذه الحالة له حرمة كحرمة الأحياء ، وتعهد إجهاضه يعتبر جريمة توجب العقوبة ، لأنه إزهاق لروح آدمي .

ويظهر ذلك من خلال استعراض بعض أقوال الفقهاء حول هذه المسألة ، فقد

جاء في حاشية ابن عابدين : قال في النهر: هل يباح الإسقاط بعد الحمل؟ نعم يباح، ما لم يتخلق منه شيء، ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً^(٢) ومرادهم بالتخلق نفخ الروح، كما قال الكمال بن الهمام في شرحه على الهداية^(٣).

وجاء في القوانين الفقهية : وإذا قبض الرحم المني لم يجز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح؛ فإنه قتل نفس إجماعاً^(٤).
وجاء في الشرح الكبير للدردير : وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً^(٥).
وقال الرملي في نهاية المحتاج ، بعد أن ذكر أقوال بعض الفقهاء في الإجهاض : والراجع تحريمه بعد نفخ الروح مطلقاً ، وجوازه قبله^(٦).

(١) انظر : حاشية ابن عابدين ١٧٦/٣

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ١٧٦/٣ ، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٤٠١/٣ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي للدردير ٢٦٧/٢ ، نهاية المحتاج للرملي ٨ / ٤٤٣ ، المغني لابن قدامة ٨١/١٢ ، الإنصاف للمرداوي ١ / ٣٨٦ ، المحلى لابن حزم ١١ / ٣٣

(٣) انظر : شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٤٠١/٣

(٤) انظر : القوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤١

(٥) انظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي للدردير ٢٦٧/٢

(٦) انظر : نهاية المحتاج للرملي ٨ / ٤٤٣ .

وقال الغزالي : وأول مراتب الوجدان تقع النطفة في الرحم وتحتلط بماء المرأة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنابة ، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجنابة أفحش ، وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الجنابة تفا حشا .^(١)

وجاء في مختصر الخرقى : وإذا شربت الحامل دواء فألقت به جنيًا فعليها غرة ... وتعتق رقبة .^(٢) ومعلوم أن الكفارة قرين الإثم والحرمة.

قال ابن قدامة في شرحه لمختصر الخرقى : ليس في هذه الجملة اختلاف بين أهل العلم نعلمه .^(٣)

وجاء في أحكام النساء لابن الجوزي : فإذا تعمدت إسقاط ما فيه الروح ، كان كقتل المؤمن .^(٤)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين .^(٥)

وجاء في أخصر المختصرات : ويباح إلقاء نطفة قبل أربعين يومًا بدواء مباح^(٦) ومفهومه حرمة ما بعد ذلك إلى نفخ الروح ، وما بعد ذلك أولى بالحرمة بداهة .

وجاء في المحلى لابن حزم : الجنين بعد مائة وعشرين ليلة حي ، بنص خبر رسول الله ﷺ الصادق المصدق ، وإذ هو حي فهو قتل قد قتل بلا شك .^(٧)

(١) انظر : إحياء علوم الدين للغزالي ٤٧/ ٢

(٢) انظر : مختصر الخرقى ص ١١٩ .

(٣) انظر : المغني لابن قدامة ٨١/ ١٢

(٤) انظر : أحكام النساء لابن الجوزي ص ٣٠٦

(٥) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٠/ ٣٤

(٦) انظر : أخصر المختصرات لمحمد بن بليان ص ٢٣٦

(٧) انظر : المحلى لابن حزم ٣٣/ ١١

أدلة تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح :

الجنين بعد نفخ الروح فيه صار نفساً محترمة يحرم الاعتداء عليها بالإجهاض وقرر الشرع العقاب على ذلك ، وقد تضافرت الأدلة على تحريمه من الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب :

قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) ^(١) .

وقال تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) ^(٢)

ومعلوم أن الإجهاض بعد نفخ الروح هو اعتداء على نفس آدمية يجب احترامها .

وقال تعالى : (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزلن ولا يقتلن أولادهن) ^(٣)

قال القرطبي : أي لا يئذن الموءودات ولا يسقطن الأجنة . ^(٤)

ومن السنة :

قال رسول الله ﷺ : (اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا يا رسول الله : وما هن؟

قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ،

وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات) ^(٥) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : " أن امرأتين من هذيل ، رمتا إحداهما الأخرى

فطرحتا جنيها ، فقصى رسول الله ﷺ فيها بغرة عبد أو أمة .. " ^(٦) .

(١) سورة الإسراء الآية ٣٣ .

(٢) سورة النساء الآية ٩٣ .

(٣) سورة المتحنة الآية ١٢ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨/١٨ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحدود باب رمي المحصنات برقم (٦٨٥٧) ٤ / ٢١٣٩ ، و مسلم في

صحيحه كتاب الإيمان ، باب بيان الكبائر وأكبرها برقم (٨٩) ٩٢/١ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الديات ، باب جنين المرأة برقم (٦٩٠٤) ٤ / ٢١٥٤ ، و مسلم في

صحيحه كتاب القسامة ، باب دية الجنين برقم (١٦٨١) ٩/٣ .

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أي الذنب أعظم عند الله ؟ قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك . قلت إن ذلك لعظيم ، قلت ثم أي ؟ قال : وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك . قلت ثم أي ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك ^(١)

ويتضح من الأحاديث السابقة تحريم قتل النفس وترتيب الجزاء على ذلك ، ولاشك أن الجنين بد نفخ الروح فيه نفس فيحرم قتلها ^(٢).

أما الإجماع : فقد أجمع الفقهاء على حرمة إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه، بل إن بعضهم نص على الإجماع ، كما أوردناه سابقا في أقوالهم ^(٣).

حكم إجهاض الجنين إذا ترتب على بقاءه فقد الأم لحياها :

الذي يظهر من إطلاق الفقهاء تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح أنه يشمل مالهو كان بعذر كما لو كان في بقاءه خطر على حياة الأم أو لم يكن ^(٤) ، وقد صرح بعضهم بذلك ، كابن عابدين وابن نجيم ، بعدم اعتبار العذر حيثئذ في تجويز الإسقاط.

قال ابن عابدين : ولو كان حيا لا يجوز تقطيعه؛ لأن موت الأم به موهوم، فلا يجوز قتل آدمي حي لأمر موهوم ^(٥).

وقال في البحر الرائق : وفي النوادر: امرأة حامل اعترض الولد في بطنها ولا يمكن إلا بقطعه أرباعا، ولو لم يفعل ذلك يخاف على أمه من الموت، فإن كان الولد ميتا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : فلا تجعلوا لله أندادا برقم (٤٤٧٧)

(٢) ١٣٥٢/٣ ، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان ، باب كون الشرك أقبح الذنوب رقم (٨٦) ٩٠/١ .

(٣) انظر : الإجهاض بين الخطر والإباحة للدكتور شحاتة عبد المطلب ص ٢٨ ، خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار ، الحلال والحرام د/ يوسف القرضاوي ص ١٧٨ ، حكم إسقاط الجنين المشوه ، بدر محمد، ص ١٢٣ ، مشكلة الإجهاض للدكتور محمد البار ص ٣٩ ، الإجهاض للدكتورين مهنا خطاب ومحمد أبو جريان ص ١٣٧، ١٣٨

(٤) انظر : النقول عنهم في بداية هذا المطلب .

(٥) انظر الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية ٥٧/٢

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٣٨/ ٢ .

في البطن فلا بأس وإن كان حياً لا يجوز؛ لأن إحياء نفس بقتل أخرى لم يرد في الشرع^(١).

وأما عدم اعتبارهم العذر في تجويز إسقاطه، فقد اتضح من خلال ما ذكره ابن عابدين وابن نجيم أن مرده أمران:

الأول: أنه لم يرد في الشرع إحياء نفس بقتل أخرى.

الثاني: أن موت الأم موهوم، والجنين بعد نفخ الروح فيه آدمي حي، فلا يجوز قتله لأمر موهوم.

والأمر الأول مسلم، وهو أن الشرع ليس فيه قتل نفس لإحياء أخرى، وأما الثاني فمحل نظر؛ لأن هناك حالات تتعرض فيه الأم للموت بسبب الحمل، ولا يكون هذا وهماً وإنما يكون بصورة محققة أو قريبة من ذلك بشهادة الأطباء والمختصين، ذلك لأنه يوجد في وقتنا الحاضر من الأجهزة الطبية الحديثة التي تساعد على التشخيص الدقيق ما لم يكن موجوداً من قبل، فهل نسقط الحمل إنقاذاً للأم، أم لا نسقطه فتهلك الأم ويهلك الحمل بهلاك الأم بالطبع؟

لقد نظر المعاصرون في المسألة في ضوء التقدم العلمي، فرأى بعضهم الترخيص في إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه، في حالة ما إذا جزم الأطباء بأنه لو بقي أو استمر الحمل ستموت الأم، وأنه لا سبيل إلى إنقاذها إلا إسقاطه أو إخراجه، اعتماداً على قاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين أو قاعدة إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما^(٢)، وعلى أن حياة الأم محققة ومستقرة، ومستقلة، بخلاف حياة الجنين فهي محققة مستقرة من وجه، وليست مستقلة بل هو حي بحياة الأم، فالأم أصل والجنين فرع، وبهلاك الأصل يهلك الفرع.

وفي هذا يقول الشيخ محمود شلتوت رحمه الله تعالى :

(١) البحر الرائق شرح كبر الدقائق لابن نجيم الحنفى ٨ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٩ .

فإن الشريعة بقواعدها العامة تأمر بارتكاب أخف الضررين، فإن كان في بقاءه موت الأم وكان لا منقذ لها سوى إسقاطه كان إسقاطه في تلك الحالة متعيناً، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه؛ لأنها أصله، وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل في الحياة، ولها حقوق وعليها حقوق، وهي بعد هذا وذاك عماد الأسرة، وليس من المعقول أن تضحي بها في سبيل الحياة لجنين لم تستقل حياته ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات.^(١)

وبهذا أفق الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، فقال: أما إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض.... ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل في بطنها ضار بها، فعندئذ يجوز الإجهاض بل يجب إذا كان يتوقف عليه حياة الأم عملاً بقاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين.^(٢)

وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقدة في مكة المكرمة ١٤١٠هـ، فقد نص القرار على: إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوماً لا يجوز إسقاطه ولو كان التشخيص الطبي يفيد بأنه مشوه الخلقة، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء الثقات المختصين أن بقاء الحمل فيه خطر مؤكد على حياة الأم، فعندئذ يجوز إسقاطه سواء كان مشوهاً أم لا، دفعا لأعظم الضررين.^(٣)

وبه جاء قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم ١٤٠ وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٠ بشأن الإجهاض، فقد جاء في الفقرة الرابعة من القرار مانصه: بعد الطور الثالث وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقرر جمع من الأطباء

(١) انظر: نص الفتوى في كتاب خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار ص ٣٨٩، ٣٩٠، وكتاب الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوي ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) انظر: فتوى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق في كتاب أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية عن الأمراض النسائية، إصدار المركز الإسلامي للدراسات السكانية بجامعة الأزهر ص ١١٧، الإجهاض بين الحظر والإباحة د/ شحاتة عبدالمطلب ص ٣٠.

(٣) انظر: قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي ص ١٢٣.

المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موقماً وذلك بعد استنفاد كافة الوسائل لإنقاذ حياته ، وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين وجلباً لعظمى المصلحتين^(١) .

وبه أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية^(٢) ، وهو رأي اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية الكويتية، فقد ورد في هامش الجزء الثاني من الموسوعة : واللجنة ترى أنه إذا كان الفقهاء منعوا هتك حرمة جسد وهي ميتة وضحوا بالجنين الحي ، فإن الحفاظ على حياة الأم إذا كان في بقاء الجنين في بطنها خطر عليها أولى بالاعتبار ، لأنها الأصل وحياتها ثابتة بيقين —^(٣)

وهو ما انتهت إليه بحوث المشاركين في ندوة جمعية العلوم الطبية الإسلامية بالأردن، وندوة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت^(٤) .

وعليه فإنه إذا ما ثبت أن الجنين بعد نفخ الروح فيه مصاباً بمرض خطير، وأنه لا سبيل إلى شفائه منه ، فإنه لا يجوز إجهاضه أو إسقاطه حينئذ إلا إذا خيف على حياة الأم من استمرار الحمل بهذا الجنين، وذلك بالشروط الآتية:

- ١- أن تكون أسباب الضرورة قائمة، كأن تكون الأم حاملاً بجنين مريض بمرض يؤدي إلى هلاك الأم لو استمر في رحمها بشهادة أطباء ثقات.
- ٢- أن يغلب على ظن الأطباء حفظ حياة الأم بإسقاط الجنين، أما مجرد تهديد حياتهما بالخطر فليس مسوغاً لرخصة الإسقاط.

(١) انظر : فتوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية في ملحق كتاب "الإجهاض بين الطب والدين وخطره على المسلمين" للدكتور محمد علي البار ص ١١٥، ١١٦ .

(٢) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ١١١/٥

(٣) انظر : الموسوعة الفقهية ، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ٥٧/٢ هامش (١)

(٤) يراجع : قرار ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، المنعقدة بالكويت في شعبان سنة ١٤٠٣هـ - مايو ١٩٨٣م

، و "كتاب الإجهاض بين الطب والدين د/ محمد البار ص ٤٩ .

٣- أن يتعين الإجهاض وسيلة وحيدة لدفع الضرورة، أما إذا أمكن دفع الضرورة بوسيلة أخرى كالعلاج، فلا يجوز الإجهاض^(١).

والناظر في المسألة يجد أن إجهاض الجنين في حالة الضرورة هذه ليس مبنياً على مرضه ، وإنما المعول في حالة الضرورة هنا على خطورة الحمل على حياة الأم، وتعين إسقاط الجنين سبيلاً لإنقاذها.

وملخص ذلك أنه وإن كان الحمل مهدداً بمرض وراثي أو كان مشوهاً ولم يكن ذلك يهدد حياة الأم فإنه لا يجوز إجهاضه بعد نفخ الروح فيه .
أما قبل نفخ الروح فيه أي قبل مائة وعشرين يوماً ، فسيتم التطرق له ضمن المبحث التالي.

(١) انظر : الإجهاض بين الحظر والإباحة د / شحاتة عبد المطلب ص ٣٥ ، ٣٦ ، الموسوعة الطبية الفقهية د / أحمد محمد كنعان ، فتاوى معاصرة د/ يوسف القرضاوي ٥٤٨/٢ ، أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام عطية صقر ٣٦٩/١ .

المطلب الثاني

إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه

اختلف العلماء في حكم إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه، ويمكن حصر

آرائهم في خمسة أقوال :

القول الأول: ذهب إلى جواز إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه مطلقاً .

وهو قول لبعض الحنفية و الشافعية والحنابلة كابن عقيل^(١).

وقد استدلو على ذلك بما يلي:

١- أنه قبل نفخ الروح فيه لا يبعث ، فلم يحرم إسقاطه.^(٢)

٢- أنه قبل نفخ الروح فيه لا يوصف بأنه حي، فلا حرمة في إسقاطه.^(٣)

٣- قياسه على العزل، فكما يجوز العزل يجوز الإسقاط قبل نفخ الروح.^(٤)

ونعرض فيما يلي لبعض نصوص الفقهاء :

جاء في شرح فتح القدير للكمال ابن الهمام: و هل يباح الإسقاط بعد الحبل ؟ يباح ما لم يتخلق شيء منه ، ثم في غير موضع قالوا: ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح^(٥).

وقال الرملي في نهاية المحتاج: والراجع تحريمه بعد نفخ الروح مطلقاً وجوازه

قبله^(٦).

(١) انظر : شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٣/ ٤٠١ ، بدائع الصنائع للكاساني ٣٢٥/٧ ، حاشية ابن عابدين

٣ / ١٧٦ ، نهاية المحتاج للرملي ٨ / ٤٤٣ ، الفروع لابن مفلح ١ / ٢٨١ الإنصاف للمرداوي ١

٣٨٦/ ، جامع العلوم والحكم لابن رجب ٩٨/١ ، الخلى لابن حزم ٣٣ / ١١ .

(٢) انظر : الفروع لابن مفلح ١ / ٢٨١

(٣) انظر : الخلى لابن حزم ٣٣ / ١١

(٤) انظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ٩٨ / ١

(٥) انظر شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٣ / ٤٠١ ، و حاشية ابن عابدين ٣ / ١٧٦ .

(٦) نظر : نهاية المحتاج للرملي ٨ / ٤٤٣ .

وقال ابن رجب : وقد رخص طائفة من الفقهاء للمرأة في إسقاط ما في بطنها ما لم ينفخ فيه الروح، وجعلوه كالعزل^(١).
الرأي الثاني:

ذهب إلى جواز إجهاض الجنين قبل تمام الأربعين، وحرمة الإجهاض فيما بعد ذلك - وهي المدة التي يبدأ فيها تصويره وظهور خلقه - وإلى هذا ذهب بعض الحنفية، واللمخي من المالكية، وهو قول لبعض الشافعية والحنابلة^(٢).
واستدلوا على ذلك بأن التخلق والتصوير إنما يكون بعد تمام الأربعين فلا يكون ولدًا قبلها - وإنما ماء أو دم متجمد في الرحم فيجوز إخراجه.
جاء في الاختيار: امرأة عاجلت في إسقاط ولدها، لا تأثم ما لم يستن شيء من خلقه^(٣).

وجاء في البناية : لا يجوز التعرض للجنين إذا استبان بعض خلقه، فإذا ميز عن العلقه والدم أصبح نفساً، أما إذا لم يستن شيء من خلقه فلا شيء فيه^(٤).
وجاء في فتاوى عليش : وانفرد اللخمي فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل الأربعين يوماً^(٥).
وقال في الإقناع : ويجوز شرب دواء لإلقاء نطفة^(٦).
وجاء في الروض المربع : ويباح للمرأة إلقاء النطفة قبل أربعين يوماً بدواء مباح^(٧).

(١) انظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ١/ ٩٨.

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠٢، شرح الخرش وحاشية العدوي عليه ٣/ ٢٢٥، تحفة المحتاج ١١١/ ٧، الإقناع ١١١/ ١.

(٣) الاختيار للموصلي ٤/ ٢٥.

(٤) البناية للعيني ١٠/ ٢٠١.

(٥) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ١/ ٣٩٩.

(٦) انظر : الإقناع للحجاوي ١١١/ ١ وانظر : الفروع لابن مفلح ١/ ٣٨١، الإنصاف للمرداوي ٣٨٦/ ١.

(٧) الروض المربع للبهوتي ص ٤٦١.

قال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله تعالى شارحا العبارة السابقة: يعني يحل إلقاء النطفة قبل أربعين يوما وعلم من قوله: (قبل أربعين يوما) أنه بعد أربعين يوما لا يباح إلقاؤه ولو لم تنفخ فيه الروح ، وهو كذلك على المذهب ^(١).
الرأي الثالث:

ذهب إلى كراهة إجهاض الجنين فيما قبل نفخ الروح فيه، أو فيما قبل الأربعين يوما.

فإلى كراهة إسقاطه فيما قبل نفخ الروح ذهب بعض الحنفية والشافعية ^(٢)، وإلى كراهة إسقاطه فيما قبل الأربعين ذهب بعض المالكية ^(٣).

وهؤلاء لا يخرج توجيههم للمسألة عن كون أدلة من قال بالتحريم والجواز محتملة، لكنه لما لم يترجح عندهم أحد الاحتمالين ذهبوا إلى القول بالكراهة.

جاء في حاشية ابن عابدين : ونقل عن الذخيرة: لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح، هل يباح لها ذلك أم لا؟ اختلفوا فيه، وكان الفقيه علي ابن موسى يقول: إنه يكرهه، فإن الماء بعد ما وقع في الرحم مآله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ^(٤).

وجاء في نهاية المحتاج : وأما قبله — أي نفخ الروح — فلا يقال إنه خلاف الأولى بل محتمل للتريه والتحريم، ويقوى التحريم فيما قرب من زمن النفخ؛ لأنه جريمة ^(٥).

وجاء في حاشية الدسوقي : وقيل يكره إخراجه قبل الأربعين ^(٦).

(١) انظر: الشرح المتع للشيخ محمد العثيمين ١٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ١٧٦، نهاية المحتاج للرملي ٨/ ٤٤٢.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٧، شرح الخرشني وحاشية العدوي ٣/ ٣٢٥.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ٣/ ١٧٦.

(٥) انظر: نهاية المحتاج ٨/ ٤٤٢.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٧.

فكان الدليل على الكراهة - عند من قال بها - هو أنه قبل الأربعين أو قبل نفخ الروح محتمل للحياة ومحتمل للموت، أو أنه بين بين، فلا يكون حراماً ولا يكون حلالاً، بل ما بينهما وهو المكروه.

الرأي الرابع:

ذهب إلى حرمة إسقاط الجنين قبل نفخ الروح فيه مطلقاً، وهو مذهب جمهور المالكية، وهو المعتمد عندهم، وهو قول كثير من الشافعية، كالإمام الغزالي، وهو قول ابن الجوزي وابن رجب وابن تيمية من الحنابلة، وبه قال بعض الحنفية^(١). وقد استدلو على ذلك بما يلي:

- ١- أن الماء بعد وقوعه في الرحم مآله إلى الحياة فيكون له حكم الحياة.
- ٢- أنه مبتدأ خلق آدمي، والأصل في الآدمي الحرمة، فيكون الاعتداء على أصل خلقته حراماً، إذ لو ترك لكان آدمياً.
- ٣- أن الإسقاط شبيه بالوآد؛ لاشتراكها في القتل، والوآد قتل ما تحققت حياته، والإسقاط قتل نبت قهياً ليكون إنساناً.
- ٤- أن في إسقاط الجنين مخالفة حكمة الشرع في طلب الولد لبقاء النوع، ثم إنه كالقتل، من جهة أن القتل فيه إفناء لآدمي حي، والإسقاط فيه إفناء لما سيصير كذلك.

جاء في الشرح الكبير للدردير: ولا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً. قال الدسوقي: هذا هو المعتمد^(٢). وجاء في منح الجليل: المني إذا صار داخل الرحم فلا يجوز إخراجة وهو كذلك عند الجمهور^(٣).

(١) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧، القوانين الفقهية ص ١٤١، إحياء علوم الدين للغزالي ٢/ ٤٧، أحكام النساء لابن الجوزي ص ٣٠٦، جامع العلوم والحكم ١/ ٩٨، حاشية ابن عابدين ٣/ ١٧٦، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٤/ ١٦٠.

(٢) انظر: الشرح الكبير مع حاشية السوقي ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) انظر: منح الجليل للشيخ محمد عlish ٣/ ٣٦٠.

جاء في القوانين الفقهية : وإذا قبض الرحم المني لم يجوز التعرض له ، وأشد من ذلك إذا تخلق ، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح فإنه قتل نفس إجماعاً^(١) وقال الإمام الغزالي : وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنابة ، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجنابة أفحش^(٢).

وقال ابن الجوزي : لما كان موضوع النكاح لطلب الولد ، وليس من كل الماء يكون الولد ، فإذا تكون فقد حصل المقصود من النكاح ، فتعمد إسقاطه مخالف لمبدأ الحكمة ، إلا إنه إذا كان ذلك في أول الحمل قبل نفخ الروح فيه ، كان فيه إثم كبير ؛ لأنه مترق إلى الكمال ، وسار إلى التمام ، إلا أنه أقل إثماً من الذي نفخ فيه الروح^(٣). بل إن ابن تيمية حكى الإجماع على حرمة إسقاط الحمل في جميع مراحلها ، فقال : إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين ، وهو من الواد^(٤). الرأي الخامس :

ذهب إلى حرمة إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه لغير عذر ، وجوازه عند العذر ، وهو قول لبعض الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٥). وهو الذي استقر عليه المعاصرون في البحث والفتوى وانجام الفقهية ، مع خلاف بينهم فيما هو عذر معتبر شرعاً وعمدته في ذلك هو الموازنة في حالة العذر بين المصالح المتعارضة ، أو بين المفاسد والأضرار المشروع دفعها إذا ما نزلت معاً ، فإذا كانت المصلحة في دفع العذر أو إزالته أعظم من مصلحة استمرار حمل من لم تنفخ فيه الروح رجحت

(١) انظر : القوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤١ .

(٢) انظر : إحياء علوم الدين ٢ / ٤٧ .

(٣) انظر : أحكام النساء ص ٣٠٦ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ٣٤ / ١٦٠ .

(٥) انظر : حاشية ابن عابدين ٣ / ١٧٦ ، حاشية العدوي مع شرح الحرشي ٣ / ٢٢٦ ، نهاية المحتاج للرملي ٨ /

٤٤٢ ، حاشية البجيرمي على شرح الإقناع ٤ / ١٢٩ ، منح الجليل محمد عيش ٣ / ٣٦١

مصلحة دفع العذر، وإن كانت المفسدة والضرر في إبقاء الحمل أعظم من مضرة أو مفسدة إسقاطه، دفعت المفسدة الأعظم بالمفسدة الأخف.

وبالجملة فهو إعمال للقواعد الشرعية في الموازنة بين المصالح المتعارضة، أو بين دفع المفاصد المتعارضة. في ظل إجماع على أن حرمة ما تحققت حياته أعظم من حرمة ما لم تتحقق حياته، وأن حرمة ما نفخ فيه الروح أعظم من حرمة ما لم تنفخ فيه الروح .. وهكذا.

جاء في حاشية ابن عابدين: وفي كراهة الحانية: ولا أقول بالحل؛ إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه؛ لأنه أصل الصيد، فلما كان يؤاخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا أسقطت بغير عذر. قال ابن وهبان: ومن الأعذار أن يتقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الظئر^(١) ويخاف هلاكه^(٢).

وجاء في منح الجليل: المني إذا صار داخل الرحم فلا يجوز إخراجه وظاهر قول الجمهور ولو ماء زنا، وينبغي تقييده بغيره خصوصا إن خافت قتلها بظهوره وهي بكر^(٣).

وجاء في حاشية العدوي: ويحرم الإجهاض قبل الأربعين ولو كان من ماء الزنا، إلا إذا خافت على نفسها القتل بظهور الحمل^(٤).

وجاء في نهاية المحتاج: لو كانت النطفة من زنا فقد يتخيل الجواز قبل نفخ الروح فيه^(٥).

(١) الظئر: المرضعة لولد غيرها. انظر: القاموس المحيط، مادة ظأر ص ٥٥٥.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٣/ ١٧٦.

(٣) انظر: منح الجليل ٤/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٤) انظر: العدوي على الخرخشي ٣/ ٢٢٦.

(٥) انظر: نهاية المحتاج ٨/ ٤٤٢.

وكما أسلفنا ، فهذا القول هو الذي صدرت به فتاوى من عدد من دور الإفتاء والمجالس ، كدار الإفتاء المصرية ، و هيئة كبار العلماء بالسعودية^(١) ، وقرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة^(٢) ، وعليه أكثر المفتين والباحثين في المسألة ، مع خلاف بينهم في العذر ، هل هو الخوف على حياة الأم ، أم المرض الوراثي الخطير الذي لا تستقيم معه الحياة العادية ، أم المرض المؤلم جدًا الذي سيحيل حياته وحياة أسرته إلى ضنك ، أم التشوه ، وكلهم متفقون على أن جواز الإجهاض إذا تعين طريقاً

(١) جاء في قرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ١٤٠ بتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٠هـ:

(١) لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحله إلا لبرر شرعي وفي حدود ضيقة جدًا.

(٢) إذا كان الحمل في الطور الأول وهي مدة الأربعين وكان في إسقاطه مصلحة شرعية أو دفع ضرر جاز إسقاطه ، أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد ، أو خوفاً من العجز عن تكاليف معيشتهم وتعليمهم أو من أجل مستقبله أو اكتفاء بما لدى الزوجين من الأولاد فغير جائز.

(٣) لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقه أو مضغة ، حتى تقر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامة الأم ، بأن يخشى عليها الهلاك من استمراره جاز إسقاطه بعد استفاد كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار.

(٤) بعد الطور الثالث وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقر جمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمه يسبب موتها ، وذلك بعد استفاد كافة الوسائل لإنقاذ حياتها ، وإنما رخص في الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط ، دفعاً لأعظم الضررين وجلباً لعظمي المصلحتين .

انظر نص القرار في بحث الدكتور صالح الفوزان - ملحق بكتاب الإجهاض بين الطب والدين وخطره على المسلمين ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة : قبل مرور مائة وعشرين يوماً على الحمل إثبات وتأكيد بتقرير لجنة طبية من الأطباء الثقات ، وبناء على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المخبرية أن الجنين مشوه تشويهاً خطيراً غير قابل للعلاج وأنه إذا بقي وولد في موعده ستكون حياته سيئة وآلاماً عليه وعلى أهله ، فعندئذ يجوز إسقاطه بناء على طلب الوالدين .

انظر : قرارات مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ص ١٢٣ .

للحفاظ على حياة الأم، بأن جزم الأطباء بأن بقاء الحمل المريض سيعرض الأم للهلاك ولا سبيل لإنقاذها إلا بإجهاضه.^(١)

لذا فإن بعض الفقهاء المعاصرين والمجامع ودور الفتوى يرى أن المريض الخطير ضرورة معتبرة شرعاً، لكن البعض الآخر يرى أن الضرورة تقدر بقدرها، لذا لا يرون جواز إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه مجرد أنه مريض بمرض خطير إذالم يكن يهدد حياة الأم، لما يلي:^(٢)

١- أن مجرد الحياة غير العادية أو الآلام المبرحة، لا ترقى إلى درجة إباحة الإجهاض، فالضرر المترتب على إجهاض الجنين من جهة حرمة الشرعية من وقت انعقاده بالإضافة إلى ما تنطوي عليه العملية من خطورة على حياة الأم، واحتمال الخطأ في التشخيص أشد من ضرر الحياة غير العادية، وهي حياة يعيشها كثير ممن ابتلي بأمراض شديدة بعد الولادة، وأما الآلام المبرحة أو آلام الأسرة معها فهذه يمكن دفعها بتوفير رعاية طبية خاصة بإنشاء دور استشفاء ورعاية لمثل هذه الحالات وهي قليلة جداً، حتى يعطون فيها مسكنات الآلام ويخضعون لرعاية مكثفة، ويريمحون أسرهم من التكاليف المالية والآلام النفسية.

٢- أن القول بإباحة الإجهاض في مثل هذه الحالات، وإن كان الحكم فيه مشروطاً بأن يكون عن طريق طبي موثوق، إلا أنه سيفتح المجال أمام حالات إجهاض لا تقوم على أساس طبي سليم وما أكثر هذه الحالات الآن، فسد الذريعة يقتضي عدم اعتبار هذه الضرورة، لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

(١) انظر: أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية من الأمراض النسائية الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ص ١٢٦، الفتاوى المعصرة للقضاوي ٣٧٠ وما بعدها، مسألة تحديد النسل د/ محمد سعيد البوطي ص ٩، الإجهاض من منظور إسلامي د/ عبدالفتاح محمود إدريس ص ٥٨، حكم الإجهاض وما يشار حوله من أقوال بعض المعاصرين د/ مصباح حماد ص ٢٣٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

٣- أن باب الشفاء والعلاج مفتوح بمشيئة الله عز وجل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ما دام هناك بحث واكتشافات، وكم من الأمراض المستعصية العلاج التي ظن البعض استحالة إيجاد علاج لها، ثم فتح الله عز وجل على أهل العلم بالعلاج وأصبح في المتناول، فلا نسقط أو نجهض الجنين بناء على هذا الاحتمال .
الرأي الراجح :

إن القائلين بالتفصيل بين حالة العذر وعدمه ، قائلين بالحُرمة بحسب الأصل وباحترام الشرع لهذه الحياة من مبتدئها، لكنهم راعوا الموازنة بين المصالح ، فأعملوا القواعد في دفع الضرر، ورجحوا بعض المصالح على بعض، وقدموا بعض المضار على بعض على نحو ما سبق، وخصوصاً في حالة تعارض حياة الجنين المحتملة غير المستقرة المظنونة غير الكاملة ، مع حياة الأم التي تأكدت وتحققت واستقرت بيقين على نحو كامل.

وهذا القول هو الأعمَل لقواعد الشرع والأوفق لمقتضى دلالات النصوص، والأرعى للاعتبارات المتداخلة في هذه المسألة ، لذا فهو الرأي الراجح من وجهة نظري من بين الآراء والأقوال السابقة ، ويتأيد هذا الترجيح بما يلي:

١- أن الواقع المشاهد للمموس المحس - بغض النظر عن التقدم الطبي والعلمي في مجال الأجنة - يفيد أن في الجنين حياة من مبتدأ انعقاد النطفة الذكرية مع بيضة المرأة، فهو من هذا الوقت ينتقل من طور إلى طور ومن خلق إلى خلق فتبارك الله أحسن الخالقين ^(١).

٢- أن المعطيات العلمية أفادت قطعاً هذه الحقيقة، بل وصوروا ورصدوا حركة التطور من النطفة الأمشاج حتى الولادة، على نحو لا مجال فيه للقول بأنه فيما قبل نفخ

(١) وآية سورة (المؤمنون) في أطوار خلق الإنسان خير دليل على حيوية الأجنة منذ انعقادها ، تراجع الآيات (١٣ ، ١٤) من سورة المؤمنون.

الروح فيه مجرد دم أو ماء أو عظم أو قطعة لحم إلخ ما لا يتفق مع العلم والواقع^(١).

- ٣- أن النصوص الشرعية أفادت إسباغ الحرمة الشرعية على الجنين منذ انعقاده ، بتقرير العقوبة على من تسبب في إسقاطه في أي طور من الأطوار .
- ٤- أن الشرع حرم الوأد، وهو قتل الولد بدافع الخوف من الفقر أو العار، والوأد شامل لقتل من ولد من الأولاد، وشامل لإسقاط الحمل وهو في بطن أمه، ما دام الدافع واحداً، ولو لم يكن هذا الفهم صحيحاً ، لأدى هذا إلى التناقض في أحكام الشرع، وحاشا لله ذلك.

قال الإمام القرطبي في تفسيره لقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)^(٢) : الإملاق: الفقر، أي لا تتدوا بناتكم خشية العيلة ؛ فإني رازقكم وإياهم، وقد كان منهم من يفعل ذلك بالإناث والذكور خشية الفقر ... وقد يستدل بهذا من يمنع العزل؛ لأن الوأد يرفع الموجود والنسل ، والعزل منع أصل النسل، فتشابهما، إلا أن قتل النفس أعظم وزراً وأقبح فعلاً^(٣).

فإذا كان إلقاء النطفة محتملاً للحرمة ولكونه وأذاً، وهي لما تتعقد بعد، فإن إسقاط ما انعقد بالفعل بمثابة الوأد، بل هو وأد حقيقة ما لم يكن عذر .

- ٥- أن القول بغير هذا يرتب إهداراً لحكمة الشرع من تشريع الزواج طلباً للولد واستبقاء للنوع، فكيف يشرع النكاح ويندب إلى التكاثر والإنجاب، ثم يشرع إسقاط الحمل وإفساده؟ هذا تناقض يجب تزيه الشرع والشارع عنه، كيف والحفاظ على النسل مقصد ضروري من المقاصد الشرعية الضرورية الخمسة؟!^(٤).

(١) انظر : خلق الإنسان بين الطب والقرآن للدكتور محمد علي البار ص ٢٠٧ ومابعدها .

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٥١ .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ٧ / ٨٦ ، ٨٧ .

(٤) انظر : تحديد النسل هيئة كبار العلماء في السعودية ص ٢ ومابعدها

٦- أن هناك مظاهر أخرى للحماية الشرعية للجنين واحترامه في كل طور من أطواره، وهي دلائل ظاهرة على حرمة وإثم إسقاطه، ولا يكاد يختلف عليها أحد من الفقهاء منها:

- (أ) أن الشرع راعى حرمة الجنين وحقه في الحياة إلى أن يولد، فأوجب تأخير الحد عن المرأة الحامل حتى تضع حملها، بل حتى يستقل وليدها بالأكل ويقطم، فكيف يقرر له هذه الحماية، ثم يبيح إجهاضه في غير ما عذر؟^(١)
- (ب) أن الشريعة قررت حقوقاً متعددة للجنين، منها حقه في الميراث، حتى يوقف للحمل في أي طور من أطواره أحظ النصيبين على تقدير الذكورة والأنوثة، ويحفظ له حتى يولد حيًا، ومنها حقه في أن يوصى له أن يوهب له أو يوقف عليه، ومن ثم قرر الفقهاء بأن للحمل في بطن أمه أهلية وجوب^(٢).

(١) ففي صحيح مسلم : أن النبي ﷺ أخر إقامة الحد على الغامدية لما زنت ، حتى وضعت حملها وأرضعته.

أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا رقم (١٦٩٥) ١٣٢٢/٣ .

(٢) انظر : الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي د/ محمد سلام مذكور ص ٢٣٦ .

الختمة

الحمد لله الذي أتم هذا البحث بعونه وتوفيقه ، وصلى الله وسلم على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

ففي المطاف الأخير من هذا البحث الذي خضت فيه غمار إجهاض الأجنة المرضى والمشوهين في ضوء آراء الفقهاء من متقدمين ومعاصرين ، فإنني ألخص ما توصلت إليه من نتائج :

أولاً : الموضوع ذو أهمية كبرى ، لما يمارس في عصرنا الحاضر من الإجهاض بنسب هائلة ومخيفة ، إما لعلاقات محرمة ، أو عدم رغبة في الأولاد ، وفي أحيان لدواع طيبة .
ثانياً : يحتاج الموضوع لمزيد من البحث في كل جوانبه ، لتشعبه ، وللتقدم الطبي الهائل الذي يطرأ يوماً بعد آخر .

ثالثاً : ظهر لي من خلال البحث إجماع العلماء قديماً وحديثاً على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه أي بعد مائة وعشرين يوماً .

رابعاً : يستثنى من الإجماع على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه مالم يشهد أطباء ثقات أن في بقاء الحمل خطر محقق على الأم ، فإن الجنين يسقط ارتكاباً لأخف الضررين .

خامساً : اختلف العلماء قديماً وحديثاً في إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه إلى عدة أقوال ، والذي ترجح لي من خلال دراسة أقوالهم وحججهم ، هو من قال بجواز الإجهاض في حال الضرورة بشروطها .

والله أسأل أن يغفر لي إن كان في ما كتبت خطأ أو زلل ، فحسبي أي بذلت جهدي وطاقتي للوصول للحق ، والحمد لله رب العالمين .

المراجع

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	دار النشر
١	أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام	عطية صقر	ط ١ دار الغد العربي
٢	أخصر المختصرات	محمد بن بدر الدين بن بليان	ط ١ ١٤١٦ دار البشائر الإسلامية بيروت
٣	أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية عن الأمراض النسائية	جاد الحق علي جاد الحق	المركز الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية بجامعة الأزهر
٤	أحكام النساء	عبدالرحمن بن علي بن الجوزي	ط ١ ١٤١٧ مكتبة ابن تيميه القاهرة
٥	إحياء علوم الدين	محمد بن محمد الغزالي	مكتبة عبدالوكيل الدروبي دمشق
٦	أضواء البيان	محمد الأمين بن محمد الشنقيطي	
٧	إعجاز القرآن في خلق الإنسان	د/ محمد كمال عبدالعزيز	مكتبة القرآن بالقاهرة
٨	الإجهاض بين الإسلام والمسيحية والطب والقانون	مركز الدراسات الإسلامية المسيحية	إشراف الشيخ محمد علي الحاج
٩	الإجهاض بين الحظر والإباحة	د/ شحاته عبدالمطلب حسن	دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٦م
١٠	الإجهاض بين الطب والدين وخطره على المسلمين	د/ محمد علي البار	دار الطباعة والنشر الإسلامية

١١	الإجهاض بين الفقه والطب والقانون	محمد سيف الدين السباعي	ط ١٣٩٧ دار الكتب العربية بيروت
١٢	الإجهاض مضاعفاته الطبية وأحكامه الشرعية	د/ مهنا خطاب و د/ محمد أبو جريان	٢٠٠٧ دار الشروق عمان
١٣	الإجهاض من منظور إسلامي	د/ عبدالفتاح محمود ادريس	١٩٩٥ م
١٤	الاختيار لتعليل المختار	عبدالله بن محمود الموصلي	الهيئة المصرية للكتاب
١٥	الأشباه والنظائر	زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم	١٤٠٠ دار الكتب العلمية بيروت
١٦	الإقناع	موسى بن أحمد الحجراوي	ط ١٤١٨ هجر القاهرة
١٧	الأم	الإمام محمد بن إدريس الشافعي	دار المعرفة بيروت
١٨	الإنصاف	علي بن سليمان المرداوي	ط ٢ ١٤٠٠ إحياء التراث العربي بيروت
١٩	البحر الرائق شرح كتر الدقائق	عمر بن ابراهيم بن نجيم	دار المعرفة بيروت
٢٠	البنية في شرح الهداية	محمد محمود العيني	ط ١١ ١٩٨٩ دار الفكر بيروت
٢١	التشريع الجنائي الإسلامي	د/ عبدالقادر عودة	ط ١ ١٤٢٩ مؤسسة الرسالة بيروت ودمشق
٢٢	الجامع الصغير	عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي	ط ١ ١٤٠١ دار الفكر بيروت

٢٣	الجامع لأحكام القرآن	محمد بن أحمد القرطبي	ط ١٤٠٨ ١ دار الكتب العلمية بيروت
٢٤	الجنين المشوه والأمراض الوراثية	د/ محمد علي البار	ط ١٤١١ ١ دار القلم دمشق
٢٥	الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي	د/ محمد سلام مذكور	ط ١٣٨٩ ١ دار النهضة العربية
٢٦	الحلال والحرام	د/ يوسف القرضاوي	ط ١٤٢٥ ٢٨ مكتبة وهبة القاهرة
٢٧	الروض المربع	منصور بن يونس البهوتي	ط ١٤١٤ ٥ دار الكتاب العربي بيروت
٢٨	الشرح الممتع	محمد بن صالح بن عثيمين	ط ١٤٢٨ ١ دار ابن الجوزي الرياض
٢٩	الصحاح	إسماعيل بن حماد الجوهري	دار العلم للملايين ١٩٩٠ بيروت
٣٠	العناية على الهداية	محمد بن حمود البابري	ط ٢ دار الفكر بيروت
٣١	الفقه الإسلامي وأدلته	د/ وهبة الزحيلي	ط ١٤٠٩ ٣ دار الفكر دمشق
٣٢	القاموس المحيط	محمد بن يعقوب الفيروز آبادي	طبعة ١٤٠٧ مؤسسة الرسالة بيروت
٣٣	القوانين الفقهية	محمد بن أحمد بن جزري	دار الكتب العلمية بيروت
٣٤	المبدع	إبراهيم بن محمد بن مفلح	ط ١٤٠٢ ١ المكتب الإسلامي بيروت

٣٥	المبسوط	محمد بن أبي سهل السرخسي	١٤٠٩ دار الفكر بيروت
٣٦	المجموع	محيي الدين بن شرف النووي	دار الفكر
٣٧	المحلى	علي بن أحمد بن حزم	دار الكتب العلمية بيروت
٣٨	المدونة	الإمام مالك بن أنس	دار الفكر
٣٩	المستدرک	محمد بن عبدالله الحاكم	ط ١ ١٤١١ دار الكتب العلمية بيروت
٤٠	المصباح المنير	أحمد بن محمد الفيومي	مكتبة لبنان
٤١	المعجم الوسيط	إبراهيم مصطفى وآخرين مجمع اللغة العربية	دار الدعوة تركيا
٤٢	المغنى	عبدالله بن أحمد بن قدامة	ط ١ ١٤١٠ هجر القاهرة
٤٣	الموسوعة الطبية الفقهية	د/ أحمد محمد كنعان	ط ١ ١٤٢٠ دار النفائس
٤٤	الموسوعة الفقهية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت	ط ١ ١٤١٢

٤٥	بدائع الصنائع	علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني	ط ٢ ١٤٠٦ دار الكتب العلمية بيروت
٤٦	بداية المجتهد	محمد بن أحمد بن رشد	ط ١ ١٤١٦ دار الكتب العلمية بيروت
٤٧	تفسير القرآن العظيم	إسماعيل بن كثير	ط ٨ مؤسسة الريان بيروت
٤٨	تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان	عبدالرحمن ناصر السعدي	ط ١ ١٤٢٠ مؤسسة الرسالة
٤٩	جامع العلوم والحكم	عبدالرحمن بن أحمد بن رجب	ط ١ ١٤١٣ المكتبة التجارية مكة
٥٠	حاشية البجيرمي على شرح الاقناع		مطبعة مصطفى الباب
٥١	حاشية الدسوقي	محمد عرفة الدسوقي	دار الفكر
٥٢	حاشية رد المحتار على الدر المختار	محمد أمين بن عابدين	دار الفكر
٥٣	حقائق عن الإجهاض	د/ بثينة مندور	ط ١ ١٤٢٠ الدار العربية للعلوم بيروت
٥٤	حكم إسقاط الجنين المشوه	بدر محمد إسماعيل	م ٢٠١٠ دار الفكر الجامعي الإسكندرية
٥٥	حكم الإجهاض وما يثار حوله من أقوال بعض المعاصرين	د/ مصباح المتولي حماد	
٥٦	خلق الإنسان بين الطب والقرآن	د/ محمد علي البار	ط ١٣ ١٤٣١ الدار السعودية

٥٧	خلق الإنسان بين الطب والقرآن	د/ محمد علي البار	١٤٢٠ الدار السعودية للنشر
٥٨	داء الإيدز والأمراض التناسلية	د/ الفاضل العبيد عمر	ط ٢ ١٤٢٢ دار النفائس بيروت
٥٩	زاد المسير في علم التفسير	عبدالرحمن بن علي الجوزي	ط ١ ١٤١٤ دار الكتب العلمية بيروت
٦٠	سنن ابن ماجه	محمد بن يزيد بن ماجه	ط ١ ١٤١٦ دار المعرفة بيروت
٦١	شرح الخرخشي على مختصر خليل ومعه حاشية العدوي	محمد بن عبدالله الخرخشي ، علي بن أحمد العدوي	
٦٢	شرح فتح القدير	محمد بن عبد الواحد بن الهمام	ط ٢ دار الفكر بيروت
٦٣	شرح منتهى الإرادات	منصور بن يونس البهوتي	ط ١ ١٤١٤ عالم الكتب بيروت
٦٤	صحيح البخاري	محمد بن إسماعيل البخاري	ط ١ ١٤١٧ المكتبة العصرية بيروت
٦٥	صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج القشيري	دار الكتب العلمية بيروت
٦٦	فتاوى معاصرة	د/ يوسف القرضاوي	ط ١٠ ١٤٢٤ دار القلم القاهرة
٦٧	فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك	محمد بن أحمد بن عlish	دار المعرفة بيروت

٦٨	فقه اللغة	عبد الملك بن محمد الثعالبي	ط ٢ ١٤١٦ دار الكتاب العربي بيروت
٦٩	قرارات المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي	رابطة العالم الإسلامي	ط ٢ ١٤١٢
٧٠	لسان العرب	محمد بن مكرم بن منظور	دار صادر بيروت
٧١	مجموع الفتاوى	أحمد بن عبد الحليم بن تيميه	١٤١٦ وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية
٧٢	مختار الصحاح	محمد بن أبي بكر الرازي	دار الفكر بيروت
٧٣	مختصر الخرقى	عمر بن الحسين الخرقى	ط ٣ ١٤٠٣ المكتب الإسلامي بيروت ودمشق
٧٤	مختصر من تفسير الإمام الطبري	محمد بن صالح التيجي	دار العلم بيروت
٧٥	مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً	د/ محمد سعيد رمضان البوطي	ط ١ دار الفارابي
٧٦	مشكلة الإجهاض	د/ محمد علي البار	ط ٢ ١٤٠٧ الدار السعودية جدة
٧٧	مغني المحتاج	محمد الشربيني الخطيب	١٣٧٧ مكتبة مصطفى البابي مصر
٧٨	منح الجليل	محمد عlish	ط ١ ١٤٠٤ دار الفكر بيروت

٧٩	نقص المناعة المكتسبة الإيدز	د/ سعود بن مسعد الشيبي	ط ١ ١٤١٥ المكتبة المكية ودار ابن حزم
٨٠	نهاية المحتاج	محمد بن أحمد الرملي	ط ٣ ١٤٢٤ دار الكتب العلمية بيروت